

توصيات المؤتمر العلمي الثالث لعلوم المعلومات

بعنوان

اقتصاد المعرفة والتنمية الشاملة للمجتمعات: الفرص والتحديات

١. أن تعمل الحكومات العربية في رسم سياساتها الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والتنموية في ضوء تنمية الاقتصاد القائم على المعرفة.
٢. إبراز دور الجامعات في تنمية الاقتصاد القائم على المعرفة من خلال التوعية والتدريب، وتحفيز الابتكار، وتقديم الحلول لمعوقات التحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، وحماية حقوق المبتكرين، وتحسين مخرجات البحوث العلمية.
٣. تسريع التحول نحو الاقتصاد الرقمي، وذلك من خلال التحول التدريجي من معاملات الدفع بواسطة النقود التقليدية إلى معاملات الدفع الإلكتروني.
٤. إقامة الندوات والمؤتمرات حول الاقتصاد القائم على المعرفة والتنمية المستدامة في ظل تبادل التجارب والخبرات المحلية والدولية والقضايا الرئيسية المتعلقة بالتحول إلى اقتصاد المعرفة.
٥. يجب على الدول العربية اتباع سياسات تنموية مرتكزة على اقتصاديات المعرفة وتعزيز ثقافة الابتكار والابداع.
٦. إتاحة الفرصة للاستثمارات التي تمتلك القدرة على العمل في قطاع المعلومات وتمتلك الخبرة وروح المبادرة والتنظيم الإداري المتطور مما يشكل فرصة عظيمة أمام الجيل الجديد من المستثمرين وتستفيد من شبكة الإنترنت واستخدام تكنولوجيا المعلومات.
٧. توفير البنية التحتية لاقتصاد المعرفة والمتمثلة بشبكات الاتصالات التي تقوم عليها كافة النشاطات الاقتصادية من خلال ربط أجهزة الحاسب بوسائل الاتصالات التي تتيح للجميع إمكانية الربط بين مختلف أرجاء العالم كوسيلة لتحقيق التوسع والانتشار الجغرافي لمختلف القطاعات الصناعية والخدمية.
٨. ضرورة وضع خطط إستراتيجية شاملة في مجال التحول نحو مفهوم الإدارة الإلكترونية وأساليبها.



٩. العمل على ايجاد بيئة مناسبة لبناء صناعة عربية المحتوى متناسقة ومكملة للصناعات العالمية ومطورة لها .
١٠. زيادة الاهتمام بالعلماء والباحثين من خلال تحسين مستواهم المعاشي وتمكينهم على التواصل العلمي في بلدانهم والعمل على جذب المغتربين منهم بخلق الأجواء المناسبة لهم .
١١. التعاون والتنسيق بين المؤسسات التعليمية والشركات الخاصة والعامه المعنية؛ بحيث تتفاعل لخدمة المجتمع والاقتصاد .
١٢. ضرورة تطوير النظام التعليمي والذي يعد من أهم مقومات اقتصاد المعرفة، بحيث يكون قادراً على تشجيع تنمية القدرات وحل المشكلات والإبداع والابتكار، أي خلق جيل قادر على إيجاد المعلومة وتنظيمها وإدارتها وتحويلها إلى معرفة .
١٣. اسهام الحكومة في صياغة وتنفيذ استراتيجية شاملة لتنمية حقوق الملكية الفكرية وحمايتها. والبدء في تهيئة المناخ التشريعي والتنظيمي لمجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحقوق الملكية الفكرية والمجالات المرتبطة بها.
١٤. الاسهام في تشجيع وجذب الإستثمارات الأجنبية من خلال دعم إجراءات تطبيق قانون حماية حقوق الملكية الفكرية، ومكافحة جرائم القرصنة.
١٥. لابد من إحداث تغييرات جذرية مجال البنية التحتية التكنولوجية، تشمل إلغاء الأمية الالكترونية وتشجيع مشاريع الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية وزيادة الاستثمار المعلومات والاتصالات وجعلها خدمة واستثمار آن واحد.
١٦. وضع خطة قومية لدعم الاستثمار في اقتصاد المعرفة بجوانبه المختلفة.
١٧. دعم المبتكرين وتسويق مبتكراتهم في إطار الاقتصاد المعرفي.
١٨. لابد من تطبيق إدارة المعرفة في كل مؤسسات التعليم العالي، والعمل على نشر ثقافة إدارة المعرفة في جميع هياكل الجامعات؛
١٩. الإهتمام بالإقتصاد المعرفي وفق التخطيط الاستراتيجي، وتضمينه بكافة المناهج الدراسية في المؤسسات التعليمية.
٢٠. تدريب المعلمين وأعضاء هيئات التدريس الأكاديمية والإدارية في مراحل التعليم المختلفة على استراتيجيات وطرق وأساليب الإقتصاد المعرفي.

٢١. تفعيل التعاون والشراكة بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني العربي في ضوء اقتصاد المعرفة.
٢٢. الاهتمام بتوافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في الجامعات.
٢٣. الاستفادة من التجارب والنماذج والخبرات العربية والعالمية الناجحة والمتميزة في توافر متطلبات الاقتصاد المعرفي في المؤسسات التعليمية.
٢٤. تأسيس إدارة مستقلة في المؤسسات تحت مسمى (إدارة المعرفة) تظهر في الهيكل التنظيمي، وتحدد مهامها بإنشاء المعرفة وامتلاكها والمشاركة والخزن والانتفاع والتقييم.
٢٥. الاعتراف بالعلاقات غير الرسمية بين العاملين وتعزيزها، والاهتمام بتكنولوجيا الاتصالات وتدعيمها وتطويرها وتدريب العاملين عليها.
٢٦. الحث على استخدام ذاكرة تنظيمية مما يساعد المنظمة على تخزين المعرفة والرجوع لها عند الحاجة.